

Distr.: General
22 May 2017
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتشرف بأن تشير إلى الطلب الوارد في الفقرة ٣٦ من قرار مجلس
الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وفي هذا الصدد، تشرف البعثة الدائمة للمكسيك بأن تحيل طيه تقرير المكسيك الوطني عن
تنفيذ القرار المذكور (انظر المرفق).



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقرير المكسيك عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦)

في المكسيك، تتولى اللجنة المتخصصة الرفيعة المستوى المعنية بنزع السلاح والإرهاب والأمن على الصعيد الدولي، بوصفها جهازاً تابعاً لمجلس الأمن القومي، تنسيق الأنشطة التي تقوم بها السلطة التنفيذية الاتحادية فيما يتعلق بنزع السلاح والإرهاب والأمن على الصعيد الدولي. وتمثل ولاية اللجنة في منع وكشف انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويل الأعمال الإرهابية التي تُرتكب باستخدام هذه الأسلحة، كما تتمثل في تعزيز التشريعات المكسيكية، وذلك من خلال مختلف أفرقتها، التي تُعرف باسم الأفرقة التنفيذية الدائمة (التي تضم السلطات الوطنية المعنية).

وبغية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذاً فعالاً وسليماً، وعلى إثر إبلاغ جميع السلطات الوطنية المختصة (وزارة الشؤون الاقتصادية، ووزارة المالية والائتمان العام، والمعهد الوطني للهجرة، ومكتب المدعي العام، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة الخارجية) بأحكام ذلك القرار، اتخذت حكومة المكسيك الخطوات التالية:

أفادت وحدة الاستخبارات المالية التابعة لوزارة المالية والائتمان العام بأن الإدراج في القوائم التي أنشأها مجلس الأمن هو أحد معايير الإدراج في قائمة الأشخاص المجددة أموالهم من قبل وحدة الاستخبارات المالية. والمؤسسات المالية ملزمة بالقيام فوراً بتعليق الإجراءات أو المعاملات أو الخدمات التي تضطلع بها لصالح عملائها أو مستخدمي خدماتها المبلغ عنهم من قبل وزارة المالية والائتمان العام عن طريق قائمة الأشخاص المجددة أموالهم، وهي قائمة سرية. والغرض من قائمة الأشخاص المجددة أموالهم هو منع وكشف أي أفعال أو حالات تقصير أو معاملات تنطوي على موارد يمكن استخدامها في انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وعندما تخطر وحدة الاستخبارات المالية المؤسسات المالية بهذه القائمة، تصبح هذه المؤسسات ملزمة باعتماد وتنفيذ تدابير تحديد العملاء ومستخدمي الخدمات المدرجة أسمائهم في القائمة، وكذلك أي أطراف ثالثة تتصرف باسمهم أو بالنيابة عنهم، وذلك بهدف الوقف الفوري لأي إجراءات أو معاملات أو خدمات تجرى لصالحهم. ومتى حددت المؤسسات من بين عملائها أو مستخدمي خدماتها فرداً أو كياناً من الأفراد أو الكيانات المدرجة أسمائهم في قائمة الأشخاص المجددة أموالهم، يتعين عليها اتخاذ الخطوات التالية:

- أن تعلق فوراً أي عمل أو معاملة أو خدمة ترتبط بالعميل أو المستخدم المدرج اسمه في القائمة.

- أن تحيل إلى وحدة الاستخبارات المالية، في غضون ٢٤ ساعة من الكشف عن مثل هذه المعاملات، تقريراً عن وقوع معاملات غير عادية مع ذكر عبارة "قائمة الأشخاص المجددة أموالهم" في العمود المخصص لوصف المعاملات.

وأبلغت وحدة الاستخبارات المالية أيضاً المؤسسات المالية بالأحكام المنصوص عليها في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، بغية تمكينها من تعزيز تدابير بذل العناية الواجبة إزاء عملائها أو مستخدميها

خدماتها، والقيام عند الضرورة بالوقف الفوري لأي إجراء أو معاملة أو خدمة ترتبط بالأشخاص والكيانات المدرجة أسماؤهم في قوائم جزاءات مجلس الأمن.

وأخيراً، وتمشيا مع التزام المكسيك بفرض الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن، أُعلن عن اتفاق يتم بموجبه إطلاع الجمهور على أسماء الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة من قبل مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) والقرارات اللاحقة، عن طريق نشر القوائم في الجريدة الرسمية للاتحاد، وذلك كي يمتنع الأشخاص أو الكيانات داخل الأراضي الوطنية، بالإضافة إلى الآليات السالفة الذكر، عن تقديم الأموال أو غير ذلك من الأصول أو المنافع للأشخاص أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة.

ووفقاً للمعلومات التي قدمتها المديرية العامة للبروتوكول بوزارة الخارجية، كان هناك في عام ٢٠١٢ سبعة دبلوماسيين معتمدين من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المكسيك. وانخفض ذلك العدد من سبعة دبلوماسيين إلى خمسة دبلوماسيين، ولم يزد عدد الموظفين في السفارة منذ عام ٢٠١٦، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦). ويتلقى الدبلوماسيون مرتباتهم عن طريق حساب مصرفي واحد تودع فيه المبالغ التي تُرَدّ إلى السفارة وموظفيها من ضريبة القيمة المضافة.

وقد أدرج المعهد الوطني للهجرة في نشرات الهجرة الوطنية أسماء الأشخاص الوارد ذكرهم في مرفق القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) بغية منع دخول هؤلاء الأشخاص إلى أراضي المكسيك أو مرورهم العابر بها.

وتصدر المديرية العامة لتسجيل الأسلحة النارية ومراقبة المتفجرات بوزارة الدفاع تراخيص استيراد وتصدير المواد التي ينظمها القانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات، بما في ذلك المواد والآليات ذات الاستخدام المزدوج، وفقاً للإجراءات الجمركية المبينة في الاتفاق المنشئ لتصنيف وتدوين السلع التي يخضع استيرادها أو تصديرها للوائح التنظيمية لوزارة الدفاع. وقد تم تعديل هذا الاتفاق لضمان امتثال إجراءات الاستيراد والتصدير التي تضطلع بها وزارة الدفاع للقيود الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وعُرض على لجنة التجارة الخارجية مشروع تعديل الاتفاق الذي يُحظر بموجبه تصدير سلع مختلفة إلى البلدان والكيانات والأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة أو استيرادها منهم (اتفاق الحظر الذي نُشر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، وذلك بغرض مواءمته مع التدابير الموسعة التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بتصدير أو استيراد المواد المذكورة في القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦).